

# الاقتصاد الكلي

الفصل الثاني : المقاربة الكلاسيكية للاقتصاد الكلي

# الاقتصاد الكلي الكلاسيكي

يعرف في الاقتصاد الكلي على أنه يدخل ضمن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، مجمل الفكر الاقتصادي بداية من آدم سميث ( البحث في أسباب الثروة 1776)، جون باتيست ساي ( الاقتصاد السياسي 1803) دافيد ريكاردو ( مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب 1817) إلى غاية ألفريد مارشيل ( مبادئ الاقتصاد السياسي 1890) و أرتير سيسيل بيجو ( نظرية البطالة 1933).

# مبادئ أساسية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

● الاقتصاديات المعاصرة هي اقتصاديات السوق

السوق له القدرة على أن  
يعتدل ذاتيا بطريقة تلقائية

دور السوق في التنسيق بين  
القرارات المختلفة الخاصة  
بالطلب و العرض؛

● قانون المنافذ

العرض  
يخلق طلبا له

لا يمكن أن نجد في  
الاقتصاد فائض في الإنتاج

# شروط التوازن عند الكلاسيك

- العرض يخلق طلبا له (ساي 1803)
- الأسعار مرنة
- السوق يقوم بعملية التعديل بطريقة تلقائية
- النقود حيادية لا تطلب إلا لمبادلة السلع و بالتالي فهي لا تؤثر على القيم الحقيقية و إنما على المستوى العام للأسعار (برهان فيشر 1911)
- مع التوازن العام حسب فالراس (النشاط الاقتصادي دائما عند مستوياته العظمى) 1874

# مفهوم الاقتصاد حسب النظرية الكلاسيكية

- النشاطات الاقتصادية هي نشاطات سوقية تبدأ بعملية التبادل (شراء عوامل الإنتاج) و تنتهي بعملية التبادل (بيع سلع تامة الصنع)
- تتميز الأسعار في هذا السوق بالمرونة التامة (هذه الميزة هي التي تجعلها قادرة على أن تنسق بين مختلف النشاطات و أن توفق بين المصالح الفردية للأعضاء الفاعلين بالشكل الذي يسمح لهم أن يستعملوا الموارد المتاحة استعمالا أمثلا مع تحقيق أعظم الأرباح.)

## 1. اقتصاديات تبادل

# مفهوم الاقتصاد حسب النظرية الكلاسيكية

- أي تلعب النقود دور الوسيط فقط في عملية التبادل و لا تطلب لذاتها

2. اقتصاديات حقيقية

- في عملية التبادل تكتسي المجاميع الاقتصادية الحقيقية غطاء نقدي فقط

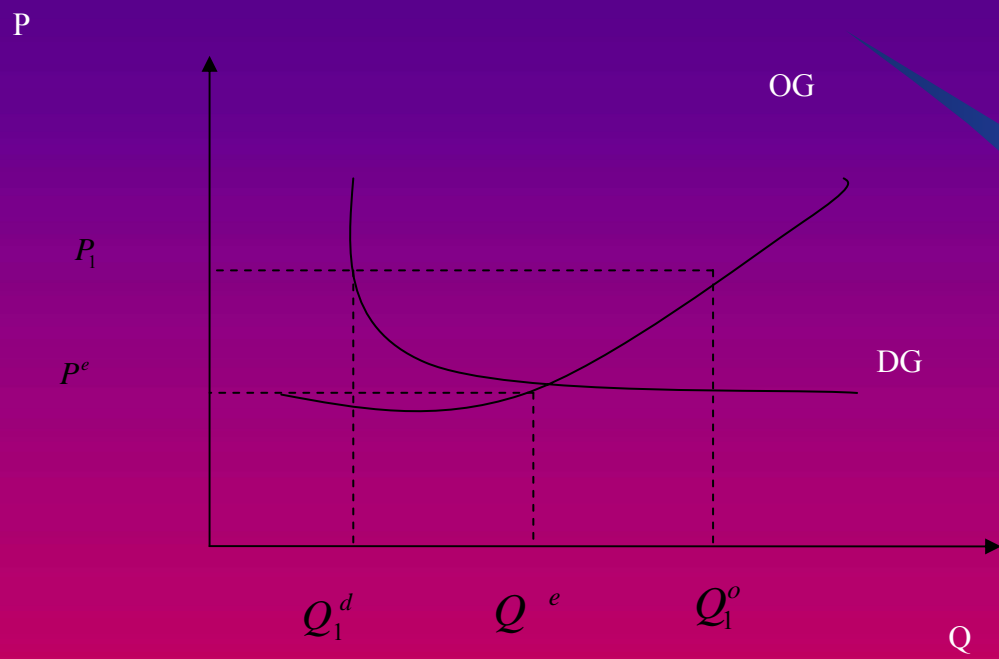
# مفهوم الاقتصاد حسب النظرية الكلاسيكية

- لا توجد عوامل داخلية تحول دون أخذ القرار المناسب (هناك علم كاف بمجريات السوق، بحيث لا يحتاج كل من العارض أو الطالب وقت معين أو تكلفة معينة حتى يتحصل على المعلومة، و عليه لا يجبر الطالب أن يدفع سعرا أكبر من السعر التوازني و لا يوجد ما يعيق العارض حتى لا يتحصل على هذا السعر)
- و لا توجد عوامل خارجية تحول دون أخذ القرار المناسب (المستقبل احتمالي الحدوث و ليس غير أكيد الحدوث)

3. اقتصاديات أكيدة الحدوث

# إطار التحليل في النظرية الكلاسيكية الجديدة

- موضوع التحليل الكلاسيكي، يركز أساسا في عرض آليات التعديل في السوق و من ثم البحث عن شروط التوازن العام فيه.
- يركز التحليل على البعد الاقتصادي الجزئي
- تدرس النظرية الكلاسيكية السلوك الرشيد للمستهلك و المنتج، حيث يمثل السوق المكان الاقتصادي الذي تلتقي فيه العروض الفردية لمنتجي السلع ( العرض الإجمالي  $OG$  أو  $AS$  ) مع الطلبات الفردية لمستهلكي هذه السلع ( الطلب الإجمالي  $DG$  أو  $AD$  ).
- العرض الإجمالي دالة متزايدة للسعر، أما الطلب فهو على العكس دالة متناقصة للسعر أنظر الشكل الموالي



لو افترضنا أن سعر السلعة في السوق هو  $P_1$ ، نلاحظ أن الكمية المعروضة عند  $Q_1^o$  هذا السعر هي أكبر من الكمية المطلوبة  $Q_1^d$ ، أي هناك اختلال في السوق. هذا الاختلال حسب المدرسة النيوكلاسيكية لا يدوم طويلا لأن الأسعار بصفاتها مرنة ستخفض من  $P_1$  إلى  $P^e$ ، حيث عند هذا الأخير ستتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة.

# طبعا هذا لا يتحقق إلا إذا توفرت مجموعة من الفرضيات، هي:

- المرونة في كل أنواع الأسعار
- المنافسة الكاملة و التامة للأسواق: حتى تتحقق هذه الخاصية يجب توفر الشروط التالية: التجزؤ Atomicité : كثرة الأعضاء الفاعلين في السوق و حجمهم، يجعل أن لا يكون لأحدهم أي إمكانية التأثير على السوق، بمعنى أن الكل يساهم في تحديد مستوى التوازن
- التجانس: مميزات العمل المعروض في السوق، هي نفسها المميزات التي يبحثها الطالبين للسلع، أي أن السعر هو الوحيد الذي يحدد درجة المنافسة بين الأعضاء الفاعلين في السوق
- حرية الدخول إلى السوق: لا يوجد ما يعيق (إعاقة قانونية، مالية، تقنية...) دخول عارضين جدد أو طالبين جدد للسلع.
- السلوك الرشيد للأفراد

# التوازن الجزئي و الكلي عند الكلاسيك

- التوازن على المستوى الجزئي، التوازن في سوق سلعة معينة دون أخرى ( فرضية بقاء الأشياء الأخرى على حالها) أي يفترض هنا بقاء الأسعار ثابتة في الأسواق الأخرى. أول من استعمل هذا الأسلوب في التحليل هو ألفريد مارشال (مدرسة كمبريدج) في بداية القرن العشرين .
- أما التوازن العام، فهو الذي يتحقق بشكل أي على مستوى كل الأسواق. قد بين الاقتصادي الفرنسي **فالراس** بأن هناك تكامل في الأسعار على مستوى كل الأسواق، بحيث يحدث التوازن العام بفضل الارتباط الوظيفي بين أسعار و كميات مختلف الأسواق. (تعود الصياغة الرياضية و الجادة للتوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي للاقتصاديين الأمريكي **أرو** و الفرنسي **بيرو** في بداية الخمسينات )
- التوازن سواء كان جزئيا أو كليا يبقى يتوقف حسب هذه المدرسة على الدور الذي يلعبه المنتجين، لأن التوازن مرتبط بعرض هؤلاء في السوق ، أما الطلب فسيتوافق حتما مع هذا العرض ( قانون ساي للمنافذ) .
- جاءت النظرية الكمية للنقود **الفيشر** في بداية القرن العشرين لتدعم قانون ساي حيث بينت أن للنقود دورا فعالا في تحقيق التوازن العام للأسعار.

# المبدأن الأساسيان للاقتصاد الكلي الكلاسيكي) (الجديد)

قانون ساي للمنافذ

النظرية الكمية للنقود لفيشر

# قانون ساي للمنافذ

صاغ ساي في كتابه الاقتصاد السياسي قانونا ، سمي بقانون المنافذ ينص على أن :

- الانتاج يفتح منافذ للمنتجات " أو بمعنى آخر " العرض يخلق طلبا له
- يعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون هذا القانون بمثابة الصياغة التاريخية للتوازن الاقتصادي و التي أعطت المنطلق الأول لما سمي فيما بعد **بنظريات العرض**.
- يعتبر ساي أن نظام المقايضة يبقى نظاما قائما حتى في الاقتصاديات النقدية، لأن النقود تلعب فقط دور الوساطة لا غير و لا تطلب لذاتها. الاقتصاد حسب ساي يتكون من فضائين : فضاء حقيقي ( فضاء انتاج السلع ) والذي فيه تتكون قيمة السلعة و فضاء تقدي يكمن دوره فقط في تحديد المستوى العام للأسعار انطلاقا من الكتلة النقدية المتداولة.

# كيف يتحقق التوازن عند ساي

القيمة التي تتحقق في العملية الانتاجية للسلع و الخدمات تتحول إلى دخل في الاقتصاديات النقدية، هذا الأخير يوزع على أصحاب عوامل الإنتاج و بما أن النقود لا تكتنز و إنما تنفق كليا، هذا يعني أن هناك دائما توازن بين عرض النقود و الطلب عليها. لا ينفي ساي امكانية تشكيل المدخرات و لكن هذه الأخيرة تتحول إلى استثمار في نهاية المطاف أي على المستوى الكلي كل الدخول تنفق. أي أن العرض الأول خلق دخلا الذي تحول إلى طلب على عرض "تبادل السلع بالسلع". بمعنى أن العرض الاجمالي يساوي دائما الطلب الاجمالي بحيث إذا تغير الأول تغير معه الثاني.

# صيغة فيشر

صاغ الأمريكي إرفين فيشر علاقة رياضية تربط بين كمية النقود المتداولة و مستوى العام للأسعار و مستوى النشاط الاقتصادي، تتمثل في:

$$PxQ = MxV$$

$M$  هي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد

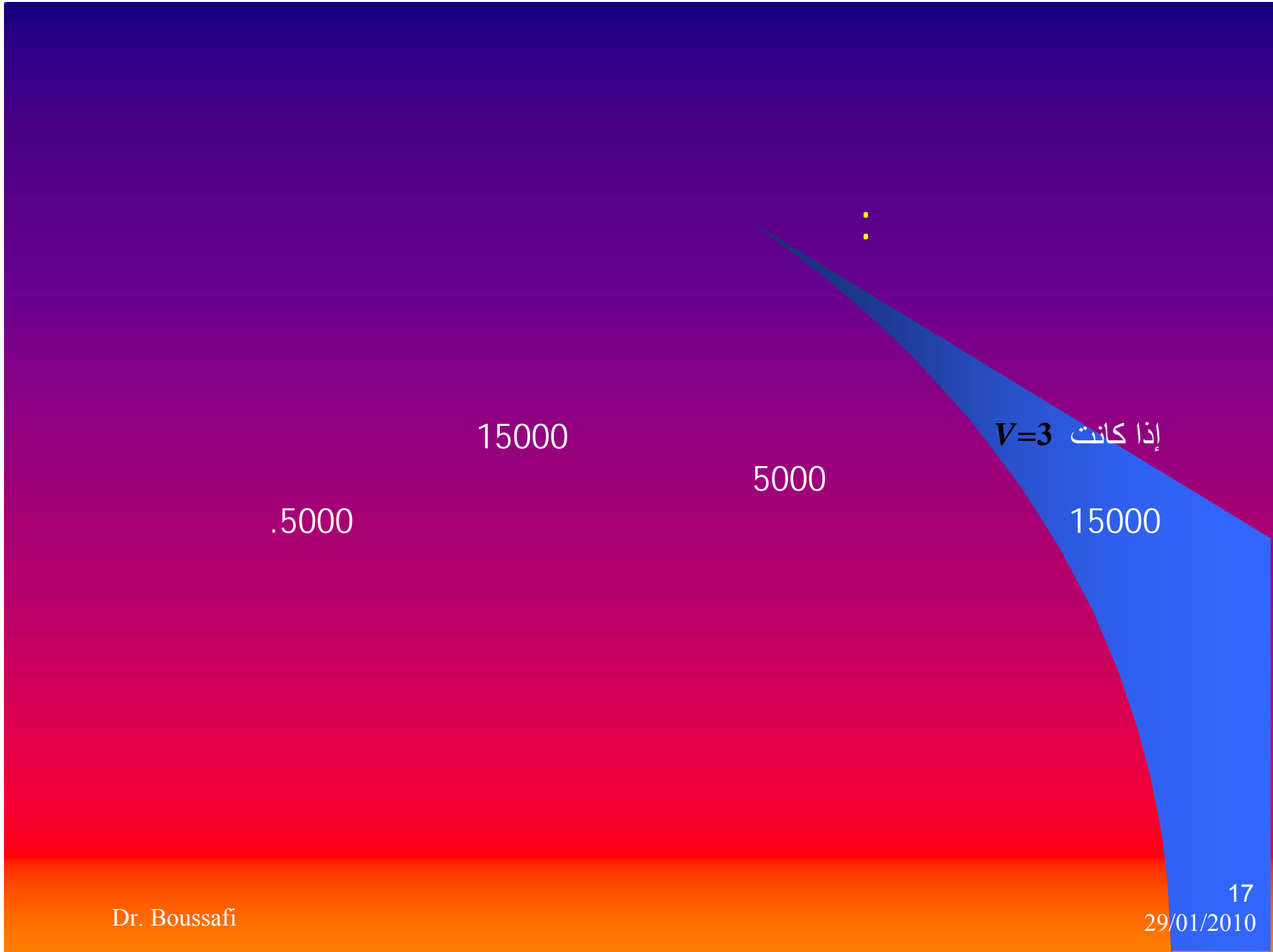
$P$  المستوى العام للأسعار

$Q$  حجم المعاملات المحققة في الاقتصاد خلال فترة محددة

$V$  سرعة دوران النقود أو سرعة التداول

و عليه  $PQ$  ما هي إلا القيمة الاسمية للمعاملات المحققة في الاقتصاد، في حين تعبر سرعة دوران

النقود  $V$  على وتيرة استعمال الكمية المعروضة من النقود في التداول أو في تحقيق القيمة الاسمية للمعاملات.



15000

5000

$V=3$  إذا كانت

.5000

15000

# نظرية فيشر

- بنى فيشر نظرية نقدية انطلاقا من فرضية ثبات سرعة دوران النقود  $V$  على الأمد القصير، و قد برر ذلك بأن عادات الدفع عند الأعوان الاقتصاديين لا تتغير على الأمد القصير.
- كما يعتبر أيضا أن هناك حالة تشغيل كامل للموارد (توازن بالمفهوم النيوكلاسيكي). و منه فإن حجم المبادلات  $T$  يكون أمثلا أي أنه مستقل استقلالاً تاماً عن الكتلة النقدية  $M$ .
- و بالتالي فالعلاقة أعلاه تصبح بالشكل :

$$P = \left( \frac{V}{T} \right) \cdot M$$

و باعتبار أن  $V$  و  $T$  ثابتين هذا يعني أن  $\frac{V}{T}$  :  $a$

$$P = a.M$$

$M$   $P$

$\Delta P$  و التغير في الكتلة النقدية  $\Delta M$  مقدارها  $a$  . أي:

$$\Delta P = a.\Delta M$$



$(a > 0)$

# بنية النموذج الكلاسيكي

## فرضيات النموذج

- وظيفة المنشأة الإنتاج و الاستثمار
- تعرض الأسر قوة عملها كما أنها تقوم بوظيفة الاستهلاك و الادخار
- الادارة بصفقتها عضو فاعل غير سوقي دورها الأساسي الانفاق العام لحساب باقي الأعضاء الفاعلين، بعد الاقتطاع منهم بشكل إلزامي مختلف الضرائب و الرسوم لتمويل هذا الانفاق، كما يمكن لها أن تلجأ لخلق النقود لتمويل العجز في ميزانيتها العامة) بمعنى أن الادارة تتضمن أيضا السلطات النقدية) أو أن تصدر
- يتميز النموذج الكلاسيكي على أنه نموذج عرض يتوقف على قيدين فقط هما: سوق العمل و دالة الانتاج، كما يتميز أيضا على أنه متفـرع ثنائيا (**Dichotomique**)، بمعنى أن القطاع النقدي لا يؤثر على المستوى الحقيقي للمجاميع الاقتصادية

- اقتصاد مغلق
- يتكون من ثلاثة أعضاء فاعلين (المنشأة، الأسر و الإدارة)
- أربعة أسواق كلية (سوق العمل، سوق السلع، سوق مالي و سوق النقود).
- يتميز الاقتصاد على أنه اقتصاد ستاتيكي، في الأمد القصير طاقة الانتاج تحددها فقط اليد العاملة المستعملة.
- انطلاقا من قانون فالراس، يكفي أن نصوغ نموذج صريح يعبر عن ثلاثة أسواق فقط عادة هي سوق العمل و سوق النقود و سوق الأوراق المالية، لأن حسب هذا القانون إذا تحقق التوازن في ثلاثة أسواق يتحقق أيضا في الرابعة (سوق السلع).

# تحديد مستوى النشاط و مستوى التشغيل:

## سوق العمل و دالة الانتاج

تسمح الدراسة في سوق العمل، تحديد مستوى كل من التشغيل و الأجر الحقيقي التوازنيين. بحيث وفق المقاربة الكلاسيكية يستنتج الطلب على العمل، انطلاقا من الشروط التقنية للإنتاج و من فرضية السلوك الرشيد لصاحب المنشأة.

الشروط التقنية للإنتاج، تظهر في شكل دالة للإنتاج صياغتها  
في الأمد القصير تأخذ الشكل الآتي:

$$F'' < 0 \quad F' > 0 \quad Q = \bar{A}F(\bar{K}, L_d)$$

- بمعنى أن: مستوى العرض دالة (تتوقف) على كمية عوامل الإنتاج المستعملة أي (L) و (K) و على التقنية المستعملة (A).
- بفرض أن في الأمد القصير، مخزون رأس المال لا

يتغير  $K = \bar{K}$  أي و لا يحدث تطور تفني  $A = \bar{A}$ ، عليه تبقى علاقة طردية فقط بين مستوى التشغيل و مستوى الإنتاج، أي  $F' > 0$ .



*PmL*

$$\vdots \frac{w}{p}$$

$$PmL = \frac{w}{p} \Leftrightarrow \frac{\partial Q}{\partial L_d} = \frac{w}{p} \Leftrightarrow F'_L(L_d) = \frac{w}{p}$$

$F'(\ )$  تمثل

و منه يمكن أن نستنتج دالة الطلب على العمل،  
من دالة الإنتاج كما يلي:

$$F'(L_d) = \frac{w}{p} \Rightarrow L_d = F'^{-1} \left( \frac{w}{p} \right)$$

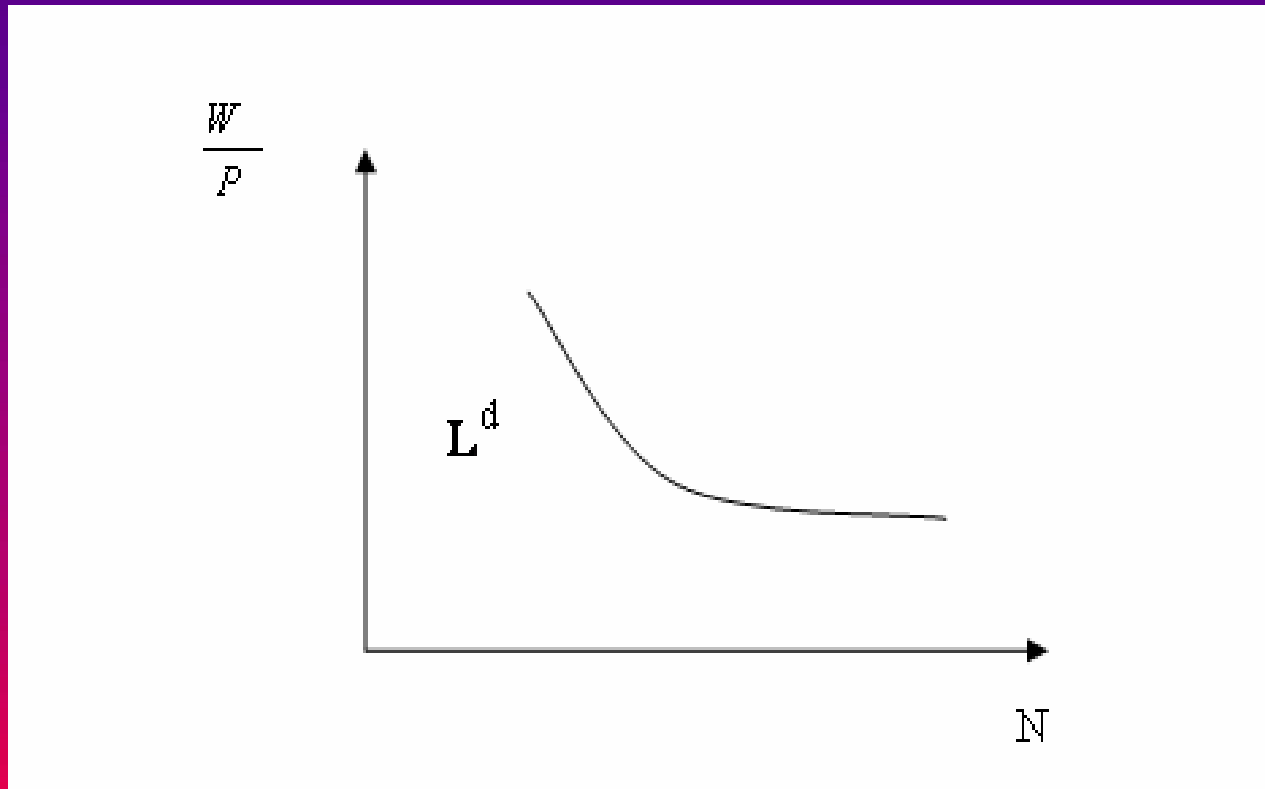
بتعويض  $F'^{-1}$  بـ  $L$  ، تصبح دالة الطلب على العمل كما  
يلي:

$$L_d = L \left( \frac{w}{p} \right)$$

$$F''^{-1} \prec 0 \quad F'' \prec 0 \quad :$$

:

.



[1]

$$\frac{W}{P}$$

$$\frac{W}{P}$$

( )

و عليه تكون الصيغة الجبرية لدالة العرض كما يلي

$$L'_O > 0 \quad L_O = L_O \left( \frac{w}{p} \right)$$

)

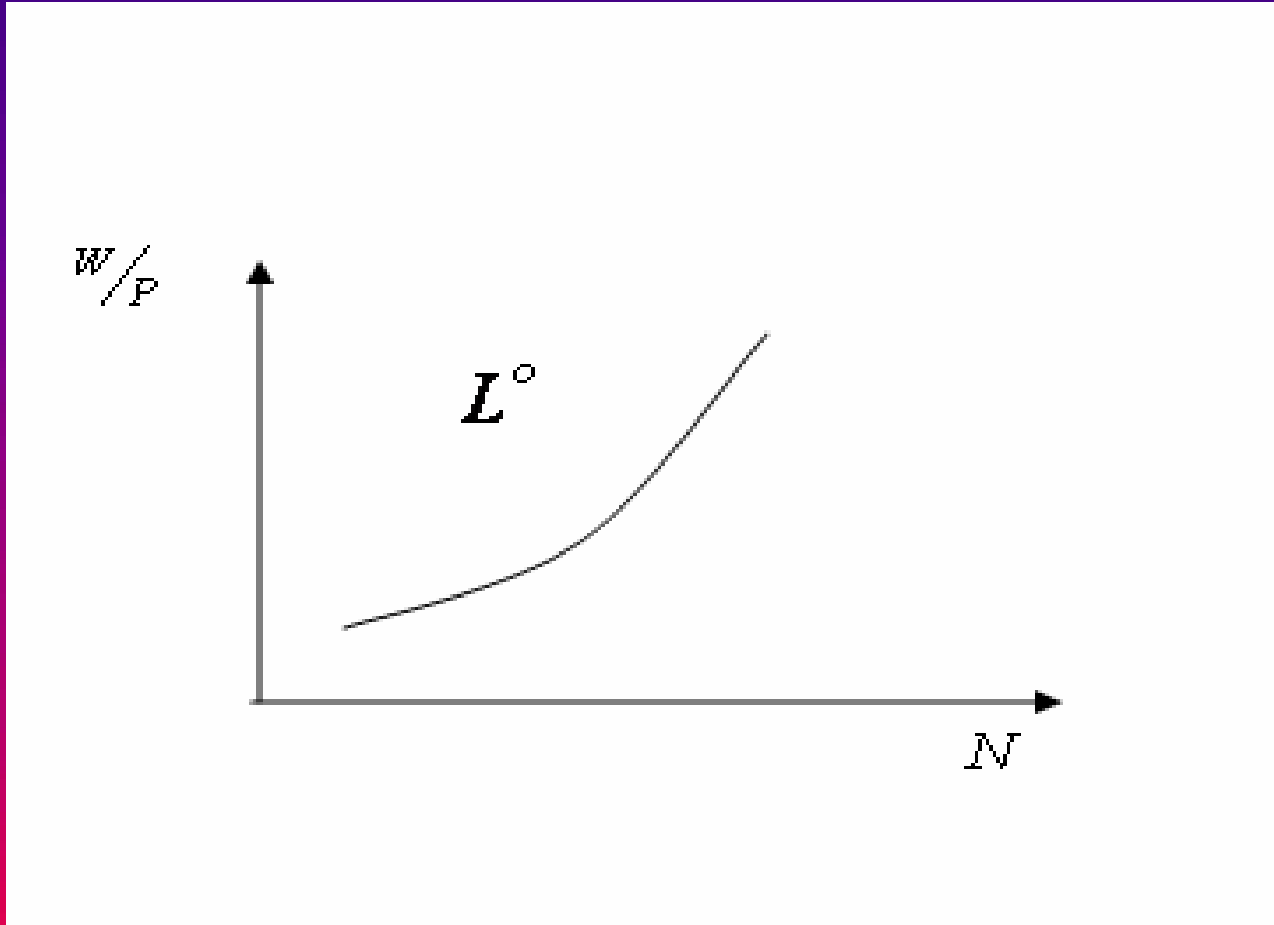
$$\left(\frac{W}{P}\right)_r$$

)

· (

□

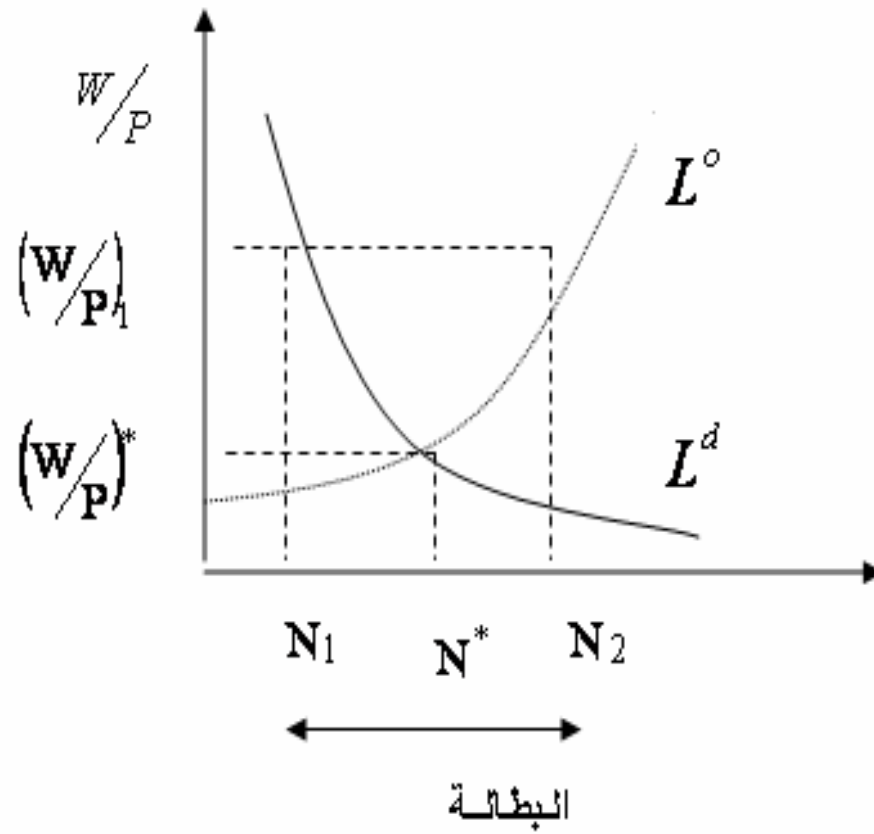
⋮



$$L_o = L_d = N^* \left( \frac{w}{p} \right)^*$$

$N^*$

⋮



$N^*$

)

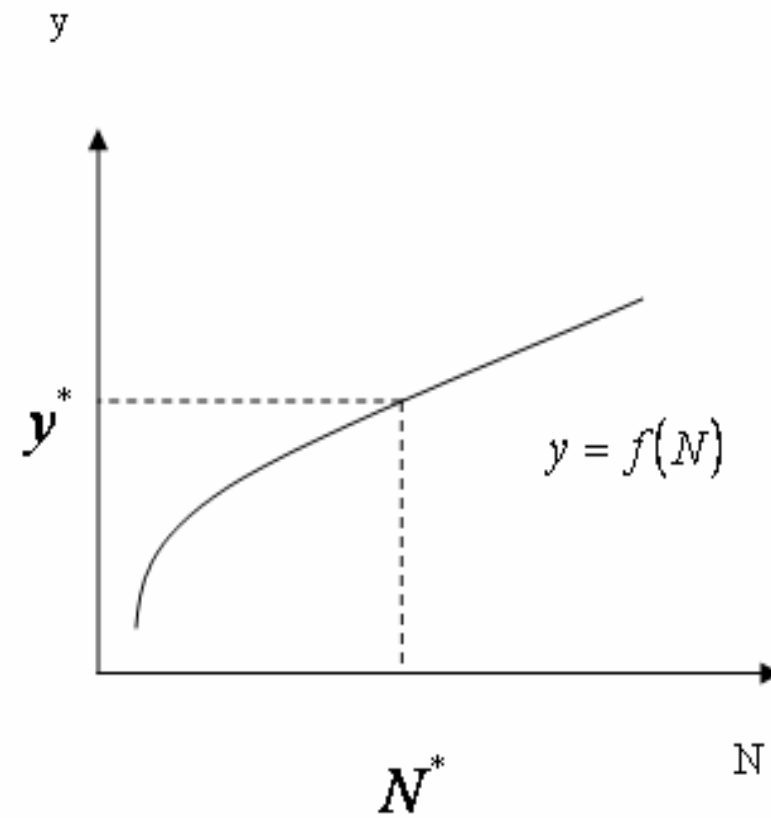
( )  $y$  (

$$y = f(N)$$

(  $y^*$  )

⋮

⋮



حجم الطلب الإجمالي من السلع و الخدمات يتكون من  
الطلب على السلع الاستهلاكية و الطلب على السلع  
الاستثمارية و بما أن المدرسة تركز في تحاليلها على  
قانون المنافذ ( العرض يخلق طلبا له) هذا يعني أنه عندما  
يتحدد العرض التوازني سيعمل على خلق الطلب التوازني  
المناسب له.

# تحديد بنية الإنتاج: سوق رؤوس الأموال أو سوق الأوراق المالية

- يلاقي سوق الأوراق المالية ( سوق رؤوس الأموال ) بين طالبي الأوراق المالية (عارضى رأس المال) و هم المدخرون و نرمر لهم ب  $K^d$  و بين المستثمرين و نرمر لهم ب  $K^o$  سواء كان هؤلاء، مستثمرو القطاع الخاص ( المنشآت ) أو القطاع العام (الدولة).

- يعتبر سوق الأوراق المالية، المكان الذي تلتقي فيه الأسر التي لها قدرة على الادخار أي قدرة على التمويل مع المنشآت و الدولة التي لديها عجز في التمويل، آلية السعر عن طريق سعر الفائدة الحقيقي ستعمل في هذه الحالة على تحديد كمية رأس المال التوازنية عند سعر الفائدة التوازني.

● عرض رأس المال أو طلب الأوراق المالية من طرف الأسر يحكمه السلوك الرشيد، يتمثل هذا السلوك عند الكلاسيكيين الجدد في القرار المناسب الذي تتخذه هذه الأخيرة عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة بين استهلاك كل الدخل فوراً أو تأجيل إنفاق بعضه على الاستهلاك في المستقبل. على هذا الأساس كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما كان تأجيل الاستهلاك للمستقبل أكبر (آثار الإحلال) أي التضحية بالاستهلاك الحالي من أجل استهلاك أحسن في المستقبل بفعل العوائد المنتظرة من الفوائد.

و منه كلما زاد معدل الفائدة يزيد العائد من رأس المال المدخر في شكل أوراق مالية فيزيد الطلب على السلع الاستهلاكية (آثار الدخل).

نستنتج مما سبق أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي و الطلب على الأوراق المالية ، حيث كلما زاد معدل الفائدة زاد الطلب على الأوراق المالية، أي:

$$(K^d)' > 0 \quad K^d = K(i)$$

## يجب أن نميز من جانب الطلب على رأس المال أي عرض الأوراق المالية، بين سلوك الدولة و سلوك المنشآت:

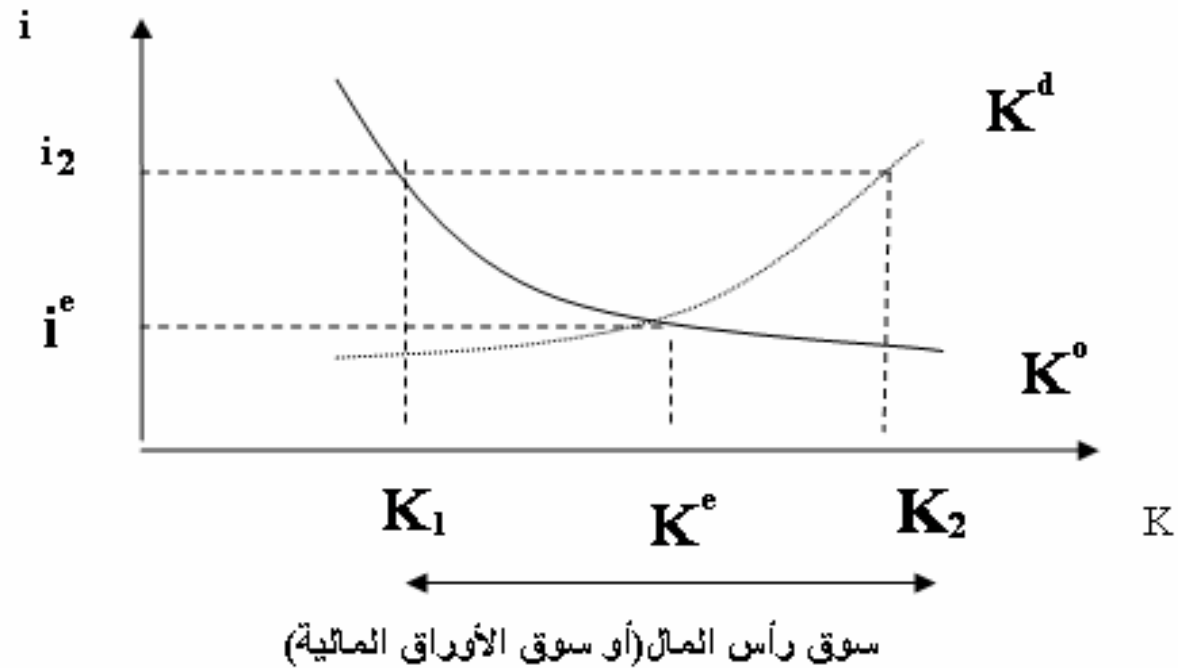
- طلب الدولة لرأس المال يكون في الغالب نابع من الحاجة إلى تمويل العجز في ميزانيتها و على هذا الأساس فهي لا تكثرث و هي تبحث عن الأموال اللازمة للتسيير شؤونها عن سعر الفائدة أكان مرتفعا أو منخفضا و بالتالي فهي تعرض سندات الخزينة أو أوراق مالية عمومية أخرى بالسعر المعمول به في السوق (العرض في هذه الحالة غير مرن)؛
- يتوقف عرض الأوراق المالية من طرف المنشآت للحصول على رأس المال اللازم للعملية الاستثمارية على سعر الفائدة الحقيقي باعتباره تكلفة رأس المال المقترض. المنشأة في هذه الحالة لا تقوم بالاقتراض إلا إذا تساوت تكلفة رأس المال المقترض مع مردود يته، أي إذا تساوت الإنتاجية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي .

$$\mathbf{F}'(\mathbf{K}^0) = \mathbf{i} \Rightarrow \mathbf{K}^0 = \mathbf{F}'^{-1}(\mathbf{i})$$

$$\vdots \quad \mathbf{K} \quad \mathbf{F}'^{-1}$$

$$K^0 = K(i) \dots \mathbf{F}'' \prec \mathbf{0} \Rightarrow \mathbf{F}''^{-1} \prec \mathbf{0}$$

- عند مستوى معين من سعر الفائدة الحقيقي  $i^e$ ، يتحقق التوازن بين عارضي الأوراق المالية و طالبي الأوراق المالية، عندها تتبادل كمية من رأس المال  $K^e$  مقابل عدد معين من الأوراق المالية، كما هو ظاهر في الشكل:



## هام :

- التوازن في سوق رأس المال لا يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي و إنما يكمن دوره فقط في تحديد تركيبته. أي أن سعر الفائدة التوازني يعمل على توزيع مستوى الإنتاج التوازني الذي تحدد في سوق العمل بين السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية. بمعنى آخر، باعتبار أن المخزون من رأس المال ثابت في الأمد القصير، قرار الادخار و الاستثمار لا يؤثر في الأمد القصير إلا على تركيبة الطلب على السلع و ليس على العرض. أما في الأمد الطويل، فالأمر يختلف لأن في هذه الفترة مخزون رأس المال يتغير و يصبح يؤثر على مستوى الإنتاج بفعل الزيادة في القدرة الإنتاجية.
- نلاحظ في الأخير أن أي زيادة في الادخار لا تؤدي إلى التقليل من مستوى الإنتاج و منه مستوى التشغيل، و إنما تؤدي فقط إلى تقليل من إنتاج السلع الاستهلاكية لحساب السلع الاستثمارية: للادخار دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي في الأمد الطويل في حين يقتصر دوره في تحديد بنية الإنتاج في الأمد القصير.

# تحديد مستوى العام للأسعار: سوق النقود

- يؤدي إدخال النقود في حقل النشاط الاقتصادي إلى إعطاء قيمة اسمية أو قيمة سوقية للمجاميع الحقيقية و منه إلى تحديد مستوى عام للأسعار. على هذا الأساس ينعت النموذج الكلاسيكي على أنه نموذج متفرع ثنائيا بين حقل حقيقي و حقل نقدي باعتبار أن النقود حيادية و لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية.

- لشرح الطريقة التي يتم بها تحديد قيم المجاميع الاسمية، يستعين الكلاسيك بالنظرية الكمية للنقود أو ما يسمى أيضا بصيغة كمبريدج. حيث يعبر في هذه الأخيرة على الطلب النقود بالعلاقة التالية:

$$M^d = \frac{1}{v} \cdot P \cdot Q$$

- نضع الفرضية أن الكمية المنتجة هي الكمية المعروضة  $Q=Q^o$  ( قانون ساي) و أن سرعة دوران النقود ثابتة في الأمد القصير  $v = \bar{v}$  و عليه تصبح العلاقة أعلاه:

$$M^d = \frac{1}{\bar{v}} \cdot P \cdot Q^o$$

- عرض النقود من صلاحية السلطات النقدية لذلك يعتبر متغيرة خارجية، أي لا يوجد علاقة مباشرة بين قرار التشغيل و منه الإنتاج و بين عرض النقود و عليه نكتب :

$$M^o = \bar{M}$$

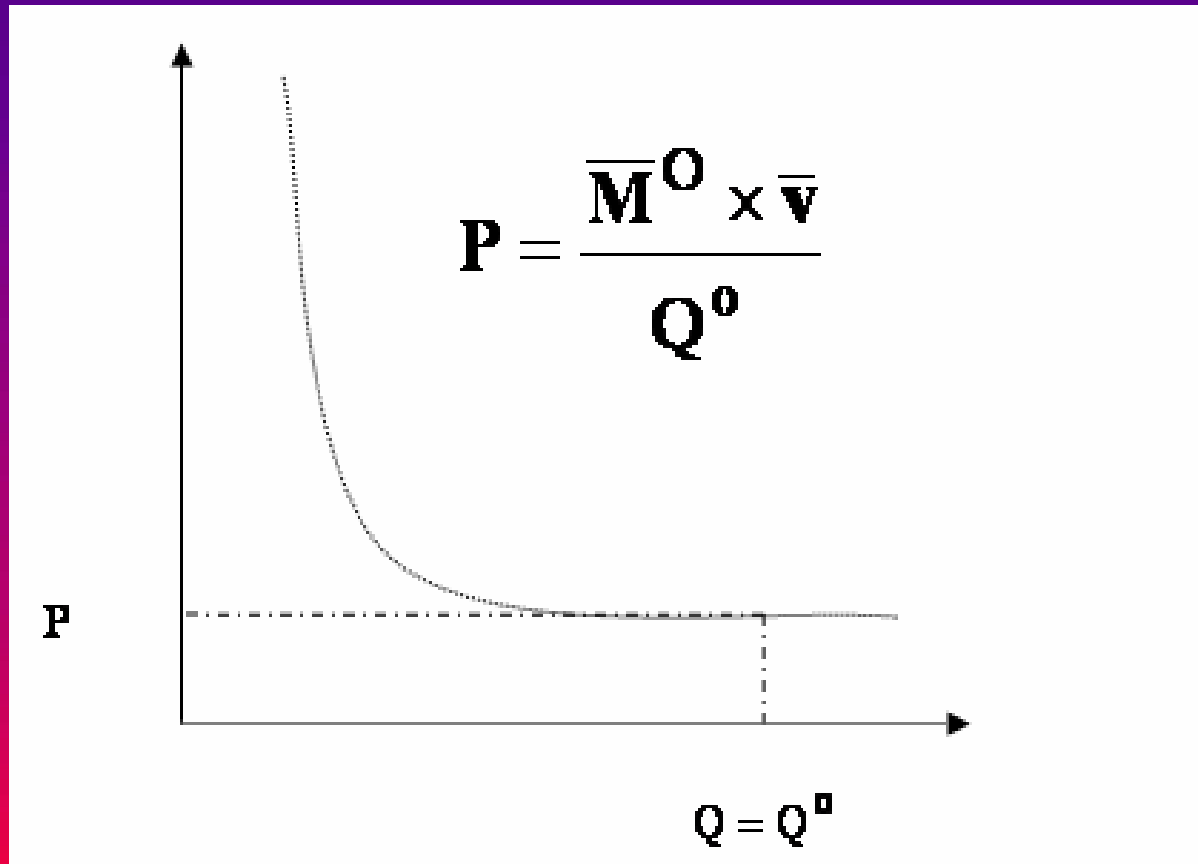
- يحدث التوازن في سوق النقود عندما يتوافق مستوى الطلب على النقود مع الكمية المعروضة من النقود، أي عند التوازن يكون:

$$\bar{M}^o = M^d = \frac{1}{v} \cdot P \cdot Q^o$$

- تسمح العلاقة الأخيرة هذه باستنتاج المستوى العام للأسعار، باعتبار أن:

$$P = \frac{\overline{M}^o \times \overline{v}}{Q^o}$$

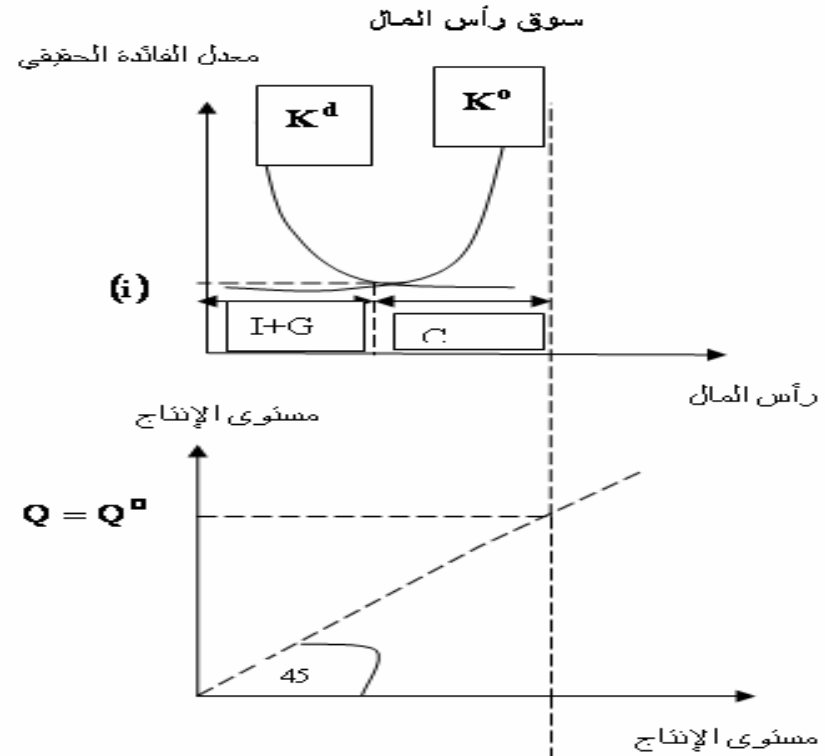
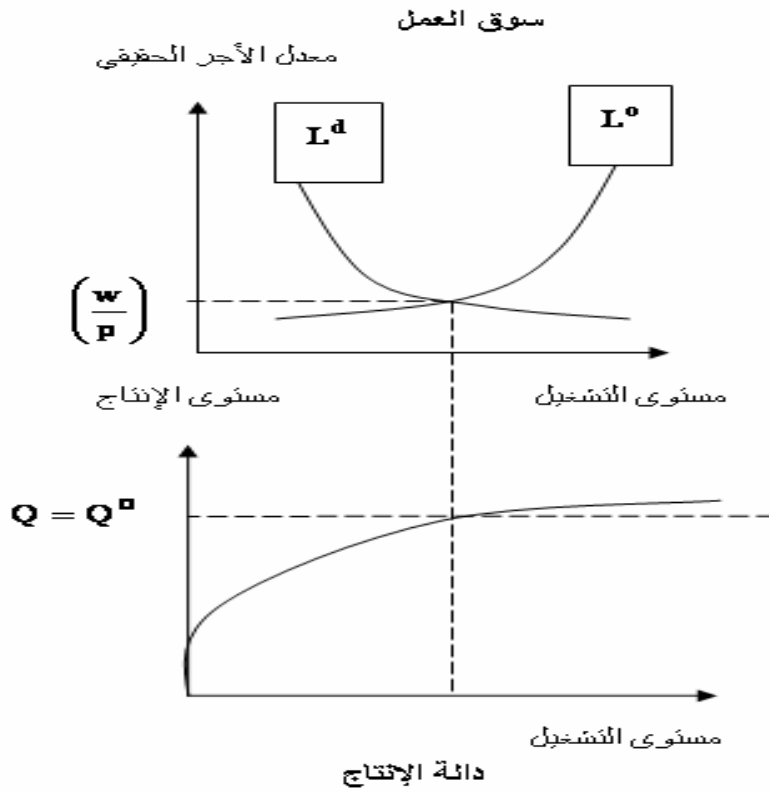
- نلاحظ من خلال العلاقة الأخيرة، أن المتغيرة الداخلية الوحيدة التي تتحدد قيمتها في سوق النقود هي المستوى العام للأسعار. يظهر أيضا من العلاقة أن مع ثبات الكمية المعروضة من النقود و سرعة دوران النقود، كل زيادة في الإنتاج الحقيقي ستؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، لذلك يكون الشكل البياني لسوق النقود على النحو الآتي:



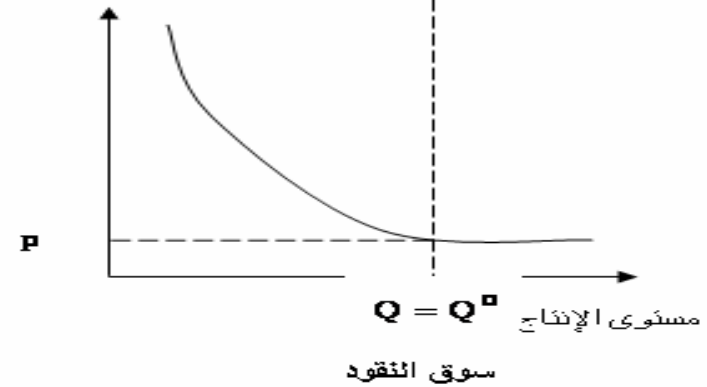
## آلية التوازن العام للأسواق

- التوازن في عند الكلاسيكيين الجدد هو توازن أمثل بمفهوم باريتو (Pareto)، الأعوان الاقتصاديين راضيين عن حالة التوازن و لا يمكن تحسين وضعية أحدهما دون الإضرار بالآخر. بمعنى آخر، أي محاولة لتدخل الدولة عن طريق سياستها الاقتصادية لتحسين الوضعية التوازنية للأسواق يكون غير مجد :

لماذا الاجتهاد و البحث عن حلول في إطار السياسة الاقتصادية، إذا كان الاقتصاد الرأسمالي يعمل في تناغم و تجانس عن طريق آلية السوق؟



مستوى العام للأسعار



- يحدد سوق العمل، الأجر الحقيقي و مستوى التشغيل و منه مستوى الإنتاج من دالة الإنتاج. تتم هذه العملية بمعزل عن الطلب في سوق السلع: نحن أمام نموذج عرض.
- في سوق رأس المال يحدد معدل الفائدة الحقيقي و الكمية المتبادلة من رأس المال، يستنتج من هذه الأخيرة أيضا الكيفية التي يتوزع فيها مستوى الإنتاج بين الاستهلاك و الاستثمار (الخاص و العام): نحن أمام نموذج للأمد القصير.
- يكمن دور سوق النقود في تحديد مستوى العام للأسعار المناسبة للكمية المنتجة و منه القيم الاسمية لمعغيرات النموذج: النموذج متفرع ثنائيا (**dichotomique**)

# دور السياسة النقدية و سياسة الموازنة العامة و الضرائب في النموذج الكلاسيكي

## السياسة النقدية

قد تتبع الدولة أوراق مالية عمومية في السوق النقدية المفتوحة لزيادة الكتلة النقدية في حالة السياسة النقدية التوسعية فينخفض عدد الأوراق المالية المتداولة في السوق. تلجأ الدولة لهذه السياسة لأن في بعض الأحيان تكون ميزانية الدولة مقيدة ببرنامج معين أو بهدف معين تريد الوصول إليه و لا يمكن بأي حال من الأحوال تغييره فتلجأ للسوق المفتوحة للبحث على مصادر أخرى للتمويل.

آثار هذا السلوك ينعكس على سوق الأوراق المالية و سوق النقود، حيث خلق النقود نتيجة بيع الأوراق المالية العمومية يؤدي عند مستوى ثابت من الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار فيزيد الطلب على النقود لتحقيق المبادلات التجارية. حسب المدرسة الكلاسيكية، لا يؤثر هذا الإجراء على سوق العمل و على حجم المبادلات الحقيقية. إلا أن ارتفاع الأسعار يجعل الأجر الحقيقي ينخفض فيزيد الطلب على العمل في المقابل عرض العمل ينخفض فيصبح الطلب على العمل أكبر من عرض العمل في سوق العمل عندها تزيد الأجور الاسمية فيزيد العرض من العمل فيتحقق التوازن من جديد عند نفس مستوى الأجر الحقيقي و نفس مستوى التشغيل، أي في الأخير السياسة التوسعية لم تعمل على تغيير القيم الحقيقية، بما أن الأسعار الحقيقية لم تتأثر (بما فيها الأجور الحقيقية).

من جانب سوق الأوراق المالية، سياسة السوق المفتوحة تعمل على تخفيض الطلب على الأوراق المالية لأن عرض الأوراق المالية يؤدي إلى خلق النقود فترتفع الأسعار فتزيد الحاجة إلى السيولة عند الأسر فينخفض الطلب على الأوراق المالية عند الأسر حتى تحافظ على مستوى معين من السيولة دون أن تغير من مستوى ادخارها. في هذه الحالة معدل الفائدة الحقيقي التوازني لا يتغير و إنما حجم المبادلات من الأوراق المالية ينخفض.

ما نستنتجه من النموذج الكلاسيكي ، هو أن السياسة النقدية لم تعمل إلا على زيادة الأسعار أي التضخم و منه زيادة الأجور الاسمية و لم تؤثر على المجاميع الحقيقية (مستوى التشغيل، مستوى النشاط، الادخار و الاستثمار).

# دور السياسة النقدية و سياسة الموازنة العامة و الضرائب في النموذج الكلاسيكي سياسة الموازنة العامة

نتائج سياسة الموازنة العامة لا تختلف عن نتائج السياسة النقدية بحيث هي كذلك لا تؤثر على النشاط الاقتصادي (مستوى الإنتاج) الحقيقي إذا أخذنا بعين الاعتبار فرضية مرونة الأسعار و فرضية التوازن الأمثل للأسواق و إنما تأثيرها يكون على بنية الطلب الإجمالي، كيف ذلك؟

تأثير سياسة موازنة عامة توسعية أي سياسة مبنية على الزيادة في الإنفاق العام ، يكون مختلف و ذلك حسب الطريقة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل هذا الإنفاق.

فإذا كان ممول عن طريق الزيادة في الضرائب هذا يعني أن الدخل التصرفي عند الأسر سينخفض فينعكس على الاستهلاك الذي ينخفض بدوره و لا ينعكس على الادخار لأن الاستهلاك من منظور الكلاسيك هو ما تبقى من الدخل بعد الادخار.

أما إذا كان ممول عن طريق الاكتتاب العام أي بإصدار الدولة لأوراق مالية عمومية، فالآثار تكون على سوق الأوراق المالية ( سوق رأس المال) الذي يتغير مستوى التوازن فيه. لأن زيادة عرض الأوراق المالية الناتج عن العرض الإضافي للدولة للأوراق المالية يجعل عرض الأوراق المالية أكبر من الطلب عليها فيرتفع معدل الفائدة فينخفض الاستثمار الخاص في المقابل يزيد الادخار، بمعنى آخر، ستعمل سياسة الموازنة العامة ليس فقط على تقليل الاستهلاك و إنما الاستثمار الخاص أيضا و بما أن مستوى الإنتاج لا يتغير، هذا يعني أن تركيبته تصبح تتكون من سلع تلبي الطلب العام(الانفاق الحكومي) على حساب الطلب الخاص (السلع الاستهلاكية الموجهة للأسر و السلع الاستثمارية الموجهة للقطاع الخاص).

## مثال تطبيقي:

لدينا اقتصاد يتوافق و النموذج الكلاسيكي، يتميز بالعلاقات التالية

$$y = 2aL^{1/2} \dots\dots\dots(1)$$

$$w = bL^{01/2} \dots\dots\dots(2)$$

$$M = \bar{M} \dots\dots\dots(3)$$

$$V = 1 \dots\dots\dots(4)$$

- y الدخل الحقيقي؛
- L التشغيل؛
- w الاجر الحقيقي؛
- M كمية النقود؛
- V سرعة دوران النقود؛
- a,b ثوابت
- يطلب :

1. حساب الاجر الحقيقي، مستوى التشغيل، حجم الانتاج، المستوى العام للأسعار و كذلك القيم الاسمية لكل من الدخل Y و الاجر W ؛
2. بين تأثير تغير مفاجئ في المخزون المعروض من النقود؛
3. أجب أنت(ي) على نفس السؤال الأول لكن مع تغيير الانتاجية الحدية للعمل لتصبح

$$y'_L = cL^{-1/2} \dots c > a$$

$$y'_L = aL^{d(-1/2)} = w \Rightarrow L^d = \frac{a^2}{w^2}$$

$$w = bL^{o(1/2)} \Rightarrow L^o = \frac{w^2}{b^2}$$

$$L^d = L^o$$

$$w^e = a^{1/2} b^{1/2}$$

$$L^e = ab^{-1}$$

$$y^e = 2a^{3/2} b^{-1/2}$$

$$MV = py \Rightarrow p^e = \frac{\bar{M}}{y^e} = \frac{1}{2} a^{-3/2} b^{1/2} \bar{M}$$

$$Y^e = p^e y^e = \bar{M}$$

$$W^e = p^e w^e = \frac{1}{2} a^{-1} b \bar{M}$$

- النتائج المتحصل عليها في ج 1 تبين أن فقط المتغيرات الاسمية  $Y^e$  و  $W^e$  التي تأثرت و تغيرت. و بما أن الأسعار تزيد بطريقة تناسبية مع الكتلة النقدية، هذا يعني أن المتغيرات الحقيقية لا تتغير

